الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

قوله الذي هو بحجر غسل اليدين وعليه يحمل الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من اراد ان يغتسل عند سهلة فليتوضأ قبل الاكل وبعده اي ان المراد بالوضوء في الحديث الوضوء اللغوي وهو غسل اليدين فتأمل اه مصححه

والخطبة غير الجمعة والمراد بالوضوء الوضوء الشرعي لا اللغوي ولا يندب للبس ثوب وصوم وعقد نكاح وخروج لسفر ولقاء قادم وزيارة والد وصديق وعيادة مريض وتشييع جنازة ولا لدخول سوق ولا لدخول على نحو امير

فصل في الاستنجاء وهو طهارة مستحقة على الاصح واخر المصنف عن الوضوء اعلاما بجواز تقديم الوضوء عليه وهو كذلك بخلاف التيمم لان الوضوء يرفع الحدث وارتفاعه يحصل مع قيام المانع ومقتضاه كما قال الاسنوي عدم صحة وضوء وايم الحدث قبل الاستنجاء لكونه لا يرفع الحدث وهو الظاهر وان قال بعض المتاخرين ان الماء اصل في رفع الحدث فكان اقوى من التراب الذي لا يرفعه اصلا **والاستنجاء** استفعال من طلب النجاء وهو الخلاص من الشيء وهو ماخوذ من نجوت الشجرة وانجيتها اذا قطعتها لان المستنجي يقطع به الاذى عن نفسه وقد يترجم هذا الفصل بالاستطابة ولا شك ان الاستطابة طلب الطيب فكان قاضي الحاجة يطلب طيب نفسه باخراج الاذى وقد يعبر عنه بالاستجمار من الجمار وهو الحصا الصغار وتطلق الثلاثة على ازالة ما على المخرج لكن الاولان بعيان الحجر والماء والثالث يختص بالحجر **واجب من خروج البول والغائط** وغيرهما من كل خارج ملوث ولو نادرا كدم وودي ازالة النجاسة لا على الفور بل عند الحاجة اليه **والافضل ان يستنجي بالاحجار** او ما في معناها **ثم يتبعها بالماء** لان العين تزول بالحجر او ما في معناه والاثر يزول بالماء من غير حاجة الى مخامرة النجاسة وقضية التعليل انه لا يشترط في حصول فضيلة الجمع طهارة الحجر وانه يكفي فيها دون الثلاث مع الانقاء والاول صرح الجيلي نقلا عن الغزالي وقال الاسنوي في الثاني المعنى وسياق كلامهم يدل لان غايته انتهى والظاهر ان بهذا يحصل اصل فضيلة الجمع

واما كالها فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالحجر وقضية كلامهم ان فضيلة الجمع لا فرق فيها بين البول والغائط وبه صرح سليم وغيره وهو المعتمد وان جزم القفال باختصاصه بالغائط وصوبه الاسنوي وشمل اطلاقه حجارة الذهب والفضة اذا كان كل منهما قالعا وحجارة المحترم يجوز الاستنجاء بها وهو الاصح **ويجوز له ان يقتصر فيه على الماء** فقط لانه الاصل في ازالة النجاسة **او يقتصر على ثلاثة احجار** لانه صلى الله عليه وسلم حوز بها حيث فعله كما رواه البخاري وامر بفعله بقوله فيما رواه الشافعي وليستنج بثلاثة احجار الموافق لما رواه مسلم وغيره من نهيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء باقل من ثلاثة احجار ويجب في الاستنجاء بالحجر امران احدهما ثلاث مسحات بايعم بكل مسحة المحل ولو كانت باطراف حجر لخبر مسلم عن سلمان قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستنجي باقل من ثلاثة احجار وفي معناها ثلاثة اطراف حجر بخلاف رمي الجمار لا يكفي حجر له ثلاثة اطراف عن ثلاث رميات لان القصد ثم عدد الرمي وهنا عدد المسحات ولو غسل الحجر وجف جاز له استعماله ثانيا كدرء دبغ به ثانيهما انقا المحل كما قال **ينقي** اي بالاحجار او ما في معناها **المحل** فان لم ينق بالثلاث وجب الانقي برابع فاكثر الى ان لا يبقى الا اثر لا يزيله الا الماء او صغار الحدق ويسن عد الانقاء ان لم يحصل بوتر الا بايثار بواحدة كان حصل برابعة فما في نجاسة لما رواه الشيخان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استجمر احدكم فليستجمر وترا وصرفه عن الوجوب رواية ابي داود وهي قوله صلى الله عليه وسلم من استجمر فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج وفي معنى الحجر كل جامد طاهر قالع غير محترم وكتب وخرق لحصول الغرض به كما يجيء في الماء

واما كالها

Copyright King Saud University